

Distr.: General
14 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

البنود ٢٠ (أ) و ٤٠ و ٤١ و ٦١ (ب) و ٩٤ (أ) و (ب) و (هـ) و ٩٥ (ب) و ٩٦ (أ) و (ج) و (د) و ٩٧ (أ) و ٩٨ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات: جمعية الأمم المتحدة للألفية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية؛ السلع الأساسية؛ تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مسائل السياسات القطاعية: الأعمال التجارية والتنمية التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

٥ تموز/يوليه ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٤ (ب) و (ج) و (د) و (ز)

التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمواضيع التالية

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:
التنمية الاجتماعية؛ منع الجريمة والعدالة
الجنائية؛ المخدرات؛ حقوق الإنسان

الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان
النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم
المتحدة الإنمائي الرابع؛ التنمية الثقافية؛ الحوار الرفيع المستوى
بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن
طريق الشراكة

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
العولمة والاعتماد المتبادل
النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع
تمويل التنمية
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لمصر وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بصفة أولنا ممثل رئيس مؤتمر القمة العاشر لرؤساء حكومات ودول مجموعة
الخمسة عشر وبصفة الثاني ممثل الرئيس المقبل للمجموعة، بأن نحيل طي هذه الرسالة نص
البلاغ المشترك الصادر عن مؤتمر القمة المعقود في القاهرة في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه
٢٠٠٠ (انظر المرفق).

ونرجو التكرم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميم البلاغ المرفق بوصفه وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود المناسبة من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق المجلس
الاقتصادي والاجتماعي.

(توقيع) مكارم وييسونو

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أحمد أبو الغيط

السفير

الممثل الدائم لمصر

لدى الأمم المتحدة

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لمصر وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة
مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة الخمسة عشر
القاهرة

١٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

البلاغ المشترك

١ - لقد قمنا، نحن رؤساء دول وحكومات مجموعة الخمسة عشر، المجتمعين في القاهرة في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في مؤتمر القمة العاشر لمجموعتنا، باستعراض مشترك للتطورات العالمية الحادثة في مستهل القرن الحادي والعشرين والاحتمالات المتوقعة بالنسبة إلى الجنوب. وإننا عازمون على بناء مستقبل أفضل لبلداننا وشعوبنا والعمل على إقامة نظام اقتصادي دولي منصف ومؤسس على العدالة والديمقراطية، مسترشدين في ذلك بثقافة عمادها السلام والتعاون الإنمائي الدولي. وقد قمنا في هذا السياق، وآخذين في اعتبارنا نتائج المؤتمرات الدولية والإقليمية الرئيسية التي عقدت في التسعينات وكذلك في الأشهر الأولى من الألفية الجديدة، وخصوصا اجتماع قمة بلدان الجنوب، والدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر مجموعة الأربعة والعشرين، بتقييم الأعمال التي أنجزتها مجموعة الخمسة عشر منذ إنشائها في عام ١٩٨٩. وينبغي لمؤتمر قمة الألفية الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أن يؤثر على إطار التعاون الدولي ومضمونه على نحو يأخذ في الحسبان شواغل البلدان النامية.

٢ - وقد ولدت مجموعة الخمسة عشر في وقت تزايد فيه التفاؤل في حقل العلاقات الدولية. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تقليل العداوات السياسية التي ظلت قائمة لأمد طويل إلى ازدياد التطلعات إلى قيام تعاون حقيقي داخل مجتمع الدول. وفي ذلك الوقت تجدد الأمل في إدماج كثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ولاحت في الأفق بشائر النمو وتحقيق تخفيضات ملموسة في مستويات الفقر، بعد السنوات الضائعة في عقد الثمانينات. وأخذت التغيرات التكنولوجية السريعة وازدياد انفتاح الأسواق تفتح طرقا جديدة لتنظيم الأعمال التجارية العالمية على نحو يُبشر بإتاحة مزيد من الفرص للمنتجين من العالم النامي. وشاع الاعتقاد بأن بالإمكان تصميم بنية دولية جديد للتصدي للتحديات التي يجابهها هذا العالم الجديد الذي توثقت فيه عرى التكامل.

٣ - واليوم، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجموعة الخمسة عشر، تتجدد رغبتنا في أن نرى اقتصادا عالميا أكثر توافقا وازدهارا، تستطيع فيه البلدان النامية أن تُدلل

التحديات التي أوجدتها العولمة وتغتسم الفرص التي تتيحها هذه الظاهرة. ومنذ أوائل التسعينات، أدت ظاهرة تعولم الأنشطة الاقتصادية إلى تزايد الاعتماد المتبادل في جميع أنحاء العالم، مما أثر على كل مجال تقريباً من مجالات النشاط البشري. وفي البداية، كان اعتقادنا هو أن العولمة ستؤدي إلى تأمين مستويات أفضل للمعيشة وإلى تحقيق الأهداف الإنمائية لشعوبنا، فيعم بذلك الرخاء العالم بأسره. بيد أن هذا لم يتحقق، ونعتقد أنه لن يتحقق ما لم يُصحح المجتمع الدولي أوجه التفاوت والخلل التي تشوب الاقتصاد العالمي.

٤ - ولا يزال القلق يساورنا إزاء النمط الذي تتسم به العلاقات الاقتصادية الدولية. فقد تباطأ معدل النمو في العالم النامي من متوسط قدره ٦ في المائة إلى ٢ في المائة في عام ١٩٩٨، وأصبح للمرة الأولى خلال عشر سنوات أدنى من معدل النمو في البلدان المتقدمة النمو. أما عدم الاستقرار الذي يشوب النظام المالي الدولي فيستلزم اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجته.

٥ - وسيؤدي إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي إلى زيادة حجم السوق وتعاضم المنافسة وزيادة الفرص المتاحة لنقل التكنولوجيا إلى هذه البلدان. كما أن المكاسب الناجمة عن العملية الجارية حالياً لتخفيف القيود على صعيد السياسات ستفيد البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. بيد أن حصول البلدان النامية على هذه الفوائد مرهون بجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف يعمل على نحو منفتح ومنصف ومؤسس على احترام القواعد وحال من التمييز. ويجب أن يأخذ هذا النظام البعد الإنمائي في الاعتبار في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وثمة حاجة إلى تدعيم بعض الوسائل مثل أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية ووضع هذه الوسائل موضع التنفيذ تعزيزاً لمصالح البلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة المشاكل التي تواجه البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. ونشير إلى المفاوضات المتعلقة بالانضمام في إطار تلك المنظمة وإلى الاتفاق على استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. ونظراً إلى التزامنا بتحقيق انضمام البلدان النامية في وقت مبكر، فإننا نوافق على أن تكون شروط انضمامها متمشية مع اتفاقات المنظمة، بما في ذلك أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية.

٦ - ويلزم كبح النزعات الحمائية المتنامية في البلدان الصناعية، والتي تتضح في جملة أمور منها المحاولات الرامية إلى إقحام مسائل غير تجارية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإقامة حواجز غير تعريفية، وفرض رسوم لمكافحة الإغراق، والتحقيقات الخاصة بمنع الإعانات المالية. ونحن نُعرب عن ارتياحنا لبدء المفاوضات المقررة في إطار جدول الأعمال المتضمن. وفي قطاع الزراعة، ينبغي أن يكون الهدف هو إدماج هذا القطاع في إطار القواعد

العادية لمنظمة التجارة العالمية، مع مراعاة حاجة البلدان النامية إلى توفير الأمن الغذائي، وخصوصا البلدان المستوردة الصافية للأغذية، واحتياجات أقل البلدان نموا داخل هذه الفئة. وينبغي أن تُبذل جهود خاصة في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات لتحرير القطاعات وأمناء العرض التي تهم البلدان النامية. وفي حين أن أسواق رأس المال قد حُررت، بما في ذلك في البلدان النامية، فإن التقدم يكاد يكون معدوما في فتح أسواق العمل في الدول المتقدمة النمو. وإنما نُحث في هذا الصدد على زيادة حرية تنقل الأشخاص الطبيعيين حيث أن هذا مجال في قطاع توفير الخدمات تتمتع فيه البلدان النامية بميزة تنافسية في إطار الاقتصاد العالمي.

٧ - ونحن نولي أولوية عالية للتنفيذ التام والفعال لاتفاقات منظمة التجارة العالمية على نحو متوافق مع هدف تحرير التجارة. وإنما نُعرب عن قلقنا إزاء التدابير التجارية الانفرادية التي يلجأ إلى اتخاذها بحجة حماية البيئة. ويجب ألا تُقحم على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية أو تربط به القضايا غير المتصلة بالتجارة، مثل معايير العمل، التي تقترحها بعض البلدان المتقدمة النمو. ونحن نرفض جميع المحاولات التي تتخذ من مثل هذه القضايا أشكالا مستترة للحماية وشروطا لتقييد إمكانيات الوصول إلى الأسواق و/أو المعونة و/أو تدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية. كما أننا نُعرب عن قلقنا إزاء تدهور المخططات التفضيلية، وخصوصا إزاء فرض مشروطيات جديدة، مثل معايير العمل والمعايير البيئية، على البلدان النامية في إطار النظام المعمم للأفضليات.

٨ - ولقد شددت الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر)، المعقودة في بانكوك في شباط/فبراير، على أهمية الاستراتيجيات الإنمائية المتكاملة في عالم تتعاضد فيه ظاهرة الاعتماد المتبادل. ونحن نُؤكد على أهمية دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات وفي كفالة المراعاة التامة للبعد الإنمائي في المفاوضات التجارية المقبلة. وإن من التحديات المهمة التي تجابه المجتمع الدولي تأمين إدماج جميع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بما يعتريه من تغير سريع، وتقليل مخاطر تهميش تلك البلدان، وخصوصا أقل البلدان نموا والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة.

٩ - ومنذ انعقاد مؤتمر قمنا السابع في كوالالمبور ونحن نعكف على استعراض آثار الأزمة المالية التي حدثت في شرق وجنوب شرق آسيا، ونشهد في الوقت نفسه غيبة مستمرة لأي تدابير فعالة على الصعيد العالمي للتصدي لعدم الاستقرار المالي الذي تسببه التدفقات المالية القصيرة الأجل وصناديق المغامرات الاستثمارية الضخمة والمؤسسات المالية العالية المديونية. ونحن نُؤكد على ضرورة الحفاظ على متانة النظم النقدية والمالية على الصعيدين

الوطني والدولي. وقد بين الاضطراب الذي تفشى في الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة وما نجم عنه من تأثيرات معدية ضرورة تقوية بنية النظام المالي الدولي. ويلزم أن تتوافر إمكانية التنبؤ بالأزمات، بما في ذلك عن طريق نظام للتنبيه المبكر، لكفالة جعل النظام المالي الدولي أكثر استقرارا وشفافية وقابلية للإدارة وتوجهها نحو التنمية. ومن المهم أن يكون التقاسم المنصف لتكاليف حل الأزمات بين القطاعين العام والخاص جزءا من مخطط منع الأزمات وحلها. ومن المطلوب علاوة على ذلك مشاركة البلدان النامية وتمثيلها تمثيلا منصفًا في الجهود المكرسة لتحقيق الإصلاح الشامل للنظام المالي الدولي ومؤسساته. ونحن نرحب في هذا الصدد بالتنسيق بين مجموعة الخمسة عشر ومجموعة الأربعة والعشرين.

١٠ - ونحن ندرك أن إيجاد حلول دائمة لعبء الديون الخارجية الذي تنوء به البلدان النامية سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وفي تعزيز الاقتصاد العالمي. ونرحب في هذا السياق بجميع التدابير المتخذة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بدأتها مجموعة السبعة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. غير أن المبادرة وما اتخذ لتعزيزها، بشروطها المتنوعة، ليسا كافيين للمساهمة الفعالة في الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين البيئة الدولية لتمويل التنمية، كما أنهما لا يأتیان بأموال جديدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية. وتأكيدا منا على ضرورة تحسين وتوسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ندعو إلى اتخاذ تدابير جوهرية تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيض الديون وخدمة الديون، وإلغاء الديون التي يستحيل على تلك البلدان تسديدها. ونحن نعرب عن بالغ قلقنا بشأن مشاكل الديون التي تعانيها البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل غير المثقلة بالديون، ونحث على النظر في تخفيف أعباء الديون التي تنوء بها هذه البلدان.

١١ - ولا تزال التدفقات الرأسمالية الخارجية لأغراض التنمية تشكل لبلداننا وسيلة بالغة الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ومما يبعث على بالغ القلق في هذا السياق تناقص مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو أمر يتعين وقفه ورده إلى اتجاه التزايد. ومن ثم فإننا نطلب إلى البلدان الصناعية أن تعزز جهودها من أجل تحقيق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه، وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية العامة، وهدف تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة للتدفقات المتجهة إلى أقل البلدان نموا. ودور المساعدة الإنمائية الرسمية دور بالغ الأهمية في تمويل بناء قواعد البنية الأساسية المادية وتمويل بناء القدرات في بعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ونحن نؤيد أتم التأييد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في عام ٢٠٠١، وندعو إلى الإعداد الفعال لذلك المؤتمر كي يأتي بنتائج مجدية.

١٢ - وهناك تسليم عام بفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لزيادة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والممارسات التنظيمية والإدارية المتكررة وتحقيق التكامل في الاقتصاد العالمي. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ازديادا ملموسا، ولكنها ظلت قاصرة على عدد قليل من البلدان. وتوفير بيئة تمكينية دولية يمكن أن يساعد على جعل الأدوات الوطنية لسياسات الاستثمار تحقق نتائج أفضل على صعيد التدفقات الاستثمارية وأثرها الإجمالي. وينبغي تنفيذ تدابير على صعيد البلدان الأصلية والبلدان المضيفة لتعبئة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيه تلك التدفقات إلى الاستثمار الإنتاجي وتعزيز التنمية بقيادة القطاع الخاص. بيد أنه لا بد من إدراك أن الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحدها لا يضمن تخلص البلدان النامية من الصعوبات المتصلة بحالات العجز في موازين مدفوعاتها وعبء الديون وعدم كفاية الموارد اللازمة لبعض الأنشطة مثل توفير البنية الأساسية العمومية وتحقيق التنمية البشرية.

١٣ - وسيتيح عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠٠١ الفرصة لمعالجة القضايا الوطنية والدولية والمنظومية المتصلة بتمويل التنمية. وينبغي أن يتم هذا انطلاقا من روح الشراكة العالمية وتقاسم المسؤوليات وتبادل الفوائد في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. وينبغي أن يتناول الاجتماع الرفيع المستوى أيضا مسألة تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنفيذ التام للمقررات ذات الصلة التي اتخذتها المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية. ونجاح هذا الحدث يتوقف بقدر كبير على المشاركة والمساهمة الفعالة من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

١٤ - ونحن نقر بمدى ما أسهمت به منجزات التقدم الضخمة في ميداني الاتصالات والتكنولوجيا في نشوء اقتصاد عالمي جديد وظهور المجتمع القائم على المعلومات، مما اضطر بلدان العالم ومناطقه إلى المسارعة إلى اعتماد استراتيجيات جديدة لتعزيز قدرتها التنافسية عن طريق تحسين إمكانيات الوصول إلى شبكات المعلومات العالمية. وتضييق الفجوة التكنولوجية سيعجل خطى إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، نظرا إلى ما اكتسبته تكنولوجيا المعلومات من أهمية هائلة في تعزيز التجارة. وتحسين القاعدة الإنتاجية للبلدان النامية يقتضي أن توفر البلدان المتقدمة النمو حوافز تؤدي إلى ترويج وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية. ونحن نؤكد أن تقديم الدعم للتنمية القائمة على المعرفة أمر لا بد منه لتحقيق المشاركة الفعالة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

١٥ - ونحن نقر بالدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في اقتصاداتنا وبمساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد. ويجب التأكيد على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهامها الملموس في إيجاد فرص العمالة وتخفيف حدة الفقر وفي تحقيق التنمية. ونشدد في هذا الصدد على دور الدولة في تيسير هئية بيئة تمكينية تتيح للقطاع الخاص، وخصوصا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن ينمو وأن يحسن قدرته التنافسية.

١٦ - ومع إقرارنا بالمساهمات التي تقدمها الشركات عبر الوطنية في تحقيق نمو اقتصاداتنا، فإننا ندعوها إلى أن تأخذ في الحسبان في استراتيجيات عملها الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وإننا ندعو في هذا الصدد المؤسسات الدولية ذات الصلة، وخصوصا الأونكتاد واليونيدو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية، إلى أن تدرس، كل منها في إطار ولايتها، اتجاه تلك الشركات إلى الاندماج والضم وتأثير هذه التزعة على العمالة وعلى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية.

١٧ - وإننا نعرب عن القلق بشأن مشكلة البطالة المتزايدة في معظم البلدان النامية، والتي ما برحت تتفاقم بفعل الأزمة المالية التي وقعت مؤخرا. والبطالة تؤثر على النسيج الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات. وتصل حدة هذا الأمر إلى أقصى مداها في بلدان الجنوب التي تحيق البطالة فيها بأكثر من بليون شخص وتتفشى فيها مشكلة العمالة الناقصة. وفي هذا الوقت الذي تتناقص فيه الإيرادات الحكومية من الضرائب نتيجة لتدابير التقشف وسياسات التثبيت، ينبغي تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من التدابير المناسبة للتصدي لتزايد البطالة وتفشي الفقر على نطاق واسع وتقلب الدخول. ونقر في هذا الصدد بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي معا في زيادة العمالة وإدراج الدخل، بما في ذلك تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

١٨ - ونحن نذكر بالمبادرة التي تقدمت بها مجموعة الخمسة عشر إلى منظمة العمل الدولية، تحت عنوان "الاستراتيجية الشاملة للعمالة"، والتي تستهدف كفالة رسم سياسات موجهة إلى تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومن ثم فإننا نؤكد من جديد وجوب أن تقوم منظمة العمل الدولية بصفة عاجلة بصياغة تلك الاستراتيجية تحفيزا على إيجاد فرص للعمالة في جميع البلدان النامية، وذلك على سبيل المتابعة للإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي سياق اضطلاعها بهذا الأمر، ينبغي للمنظمة أيضا أن تحلل التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأزمة المالية على القطاع غير النظامي من اقتصادات البلدان المعنية، وخصوصا على القطاعات الضعيفة، وأن تضطلع بدراسات

أخرى بشأن تأثير الأزمة التي اعترت الأسواق المالية على مختلف البرامج المعنية بتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية.

١٩ - وفي سياق العمل الشامل من أجل القضاء على الفقر، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لطبيعة الفقر من حيث أنه متعدد الأبعاد، وكذلك بالأحوال والسياسات الوطنية والدولية التي تساعد على استئصال شأفته بجملة وسائل منها الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب والتعليم وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون في فقر، ومن ثم تمكينهم من المشاركة في صنع القرار بشأن السياسات التي تؤثر عليهم، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية.

٢٠ - وإننا ندعو إلى بذل الجهود مجدداً على جميع الصعد من أجل التنفيذ التام والفعال للقرارات والمقررات والاتفاقات والالتزامات التي اعتمدت في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وفي اجتماعات المؤسسات المالية الإقليمية ذات الصلة بشأن القضاء على الفقر. ونحث في هذا السياق على الوفاء على نحو محدد وسريع بالتزامات المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحسين الأحوال الاجتماعية، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والعمالة. وينبغي إنجاز هدف إنقاص نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع من سكان العالم بمقدار ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٢١ - إن التعاون والتنسيق فيما بين البلدان النامية يعزز التضامن والدعم المتبادل. وهذا التعاون فيما بين مجموعة الخمسة عشر والبلدان النامية الأخرى يسهم في تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات وفي جعل العمل في المحافل العالمية والإقليمية متضافراً وفعالاً. ونحن عازمون على تقوية الترتيبات التفضيلية، مثل النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك التفاوض بشأن جولاته الثالثة. كما أننا نؤكد على أهمية الاتفاقات التجارية الإقليمية بالنسبة إلى البلدان النامية لبلوغ مراتب أعلى في سلم التنمية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلزم مواصلة الترويج لمشاريع البلدان الأعضاء في مجموعة الخمسة عشر وغيرها من مساعيها التعاونية تعزيزاً للاعتماد المتبادل فيما بين البلدان النامية.

٢٢ - ونحن نرحب بإعلان سنة ٢٠٠٠ سنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونؤكد على الحاجة إلى استراتيجية فعلية وواضحة لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلداننا، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وإننا ندعو القطاع الخاص وكذلك جميع الوكالات الوطنية ذات الصلة إلى الإسهام بمداخلات في هذا الصدد. ونشيد بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد لتيسير إبرام عديد من الاتفاقات الثنائية بشأن تشجيع الاستثمارات

وضمائنا وبشأن تجنّب ازدواج الضريبي فيما بين البلدان الأعضاء في المجموعة. ونرحب أيضا بتعزيز التعاون التقني والعلمي والتكنولوجي فيما بين بلدان المجموعة وزيادة تطبيق واستخدام شبكات تكنولوجيا المعلومات فيما بين البلدان الأعضاء.

٢٣ - وقد أشير إلى إعلان وبرنامج عمل هافانا وكذلك إلى القرار الذي اتخذته مؤتمر قمة الجنوب بتحويل مركز الجنوب إلى لجنة للتنسيق.

٢٤ - ونحن نشجع الحوار والتفاعل المستمرين البنائين مع البلدان الصناعية، ولا سيما مجموعة الثمانية، بهدف إقامة شراكة حقيقية. ومن ثم فإننا نرحب ببدء الحوار منذ عام ١٩٩٩ بين ممثلينا الشخصيين والمسؤولين الرفيعي المستوى في مجموعة الثمانية على نحو يغطي نطاقا واسعا من المسائل موضع الاهتمام المشترك لدى المجموعتين. ونحن نتطلع إلى متابعة هذا الحوار على المستوى الوزاري. وإن النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر قمة الجنوب، المعقود في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ تشكل مساهمة مهمة في تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب دعما للأهداف الإنمائية للبلدان النامية.

٢٥ - ولقد ناقشنا الخطر الذي يمثله الإرهاب على السلام والاستقرار على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية. فالأفعال الإرهابية تضعف البنيان السياسي وتقوض السلامة الإقليمية للبلدان وتدمر النسيج الاجتماعي وتعطل المؤسسات الديمقراطية، كما أنها تضعف النمو الاقتصادي والتنمية. ولذا فإننا ندين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله وندين مرتكبيه ومن يساندوهم، أيّا كان الستار الذي يتخفون وراءه. ونحن ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب. وترحب الدول الأعضاء باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وتحث جميع الدول على التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن لكفالة إدخالها حيّز النفاذ. ونحن ندعو إلى الإبرام العاجل والتنفيذ الفعال لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ونؤيد مبادرة مصر إلى عقد مؤتمر دولي للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

٢٦ - ونؤكد من جديد تقييدنا بالالتزام ببذل كل ما يزم من جهود لمعالجة مشكلة المخدرات الدولية معالجة شاملة، إقرارا بمبدأ تقاسم المسؤولية في إطار الجهود الرامية إلى التغلب على هذا البلاء. وإننا نوصي الدول التي لم تعتمد بعد من أجل عام ٢٠٠٣ تشريعات وبرامج وطنية بشأن غسل الأموال بأن تفعل ذلك، وفقا للأهداف المحددة في الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات الدولية في عام ١٩٩٨، وأن تعتمد برامج وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.

- ٢٧ - ونحن ندرك الأثر السلبي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من حيث مساهمته في انتشار الصراعات. وفي هذا الصدد، نؤيد أتم التأييد عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠٠١.
- ٢٨ - ونكرر الإعراب عن تأييدنا لمبادرة مجموعة الـ ٧٧ بشأن القرار ٢٠٥/٥٤، المعنون "منع الممارسات الفاسدة والتحويل غير المشروع للأموال"، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ونؤيد الدعوة الواردة في ذلك القرار إلى زيادة التعاون على شتى الصُّعد، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لصياغة طرق ووسائل لمنع ومعالجة التحويل غير المشروع للأموال وإعادة الأموال المحولة على نحو غير مشروع إلى بلدانها الأصلية. وتحقيقاً لهذا الهدف، نكرر الدعوة الصادرة عن مؤتمر قمة الجنوب إلى أن تشرع الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية المؤدية إلى صياغة اتفاقية بشأن هذه المسألة.
- ٢٩ - وقد أسفرت مداولاتنا ومناقشاتنا في مؤتمر القمة العاشر عن التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

على الصعيد الدولي

- (أ) ينبغي أن تكفل العولمة ما يلي: التنمية مع تقليل الفقر والحرمان، ورفع مستويات المعيشة مع تقليل التفاوت بين الدول؛ وإدماج جميع البلدان النامية في الاقتصاد الدولي على أسس عادلة ومنصفة؛ وتحقيق النمو الاقتصادي مع تقليل التدمير الذي تتعرض له البيئة، وإشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية واحترام وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛
- (ب) نؤكد من جديد الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة ووكالاتها في سعينا الجهد إلى توثيق التعاون والتضامن فيما بين البلدان النامية من أجل رفع مستويات المعيشة لشعوبنا؛ ويُرجى أن توفر الأمم المتحدة بعد تنشيطها محفلاً للدعوة إلى تحقيق تنمية عالمية تتسم بالإنصاف وبالطابع الإنساني؛ وفي هذا السياق، ينبغي التنفيذ التام للإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالعمالة والتعليم والتدريب المهني والتقني؛ وتعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية ككل. وينبغي تدبير مصادر تمويل جديدة من أجل القضاء على الفقر؛
- (ج) ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يعمل على الوجه الفعال ولصالح جميع البلدان، بما في ذلك في حالات الأزمات؛ وندعو على وجه الخصوص إلى التمثيل والمشاركة

المنصفين للبلدان النامية في العمليات الدولية لصنع القرار وتحديد المعايير في المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك عملية إصلاح النظام المالي الدولي؛

(د) يجب أن تكفل منظمة التجارة العالمية نزاهة التجارة الدولية وأن تأخذ في الاعتبار تماما مصالح البلدان النامية خصوصا عن طريق تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية؛ وينبغي مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها على الاستفادة التامة من آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات، ومنها مثلا المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية. ولا يصح إقحام المسائل غير المتعلقة بالتجارة، مثل معايير العمل، التي تقترحها بعض البلدان المتقدمة النمو، في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية أو ربطها به؛

(هـ) ينبغي أن تعجل البلدان المانحة حُطى جهودها في مجال تخفيف عبء الديون وأن تحقق الهدف المتمثل في الوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي؛

(و) ينبغي اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لإزالة استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية دون إذن من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أو على نحو متعارض مع مبادئ القانون الدولي كما هي مبينة في ميثاق الأمم المتحدة؛

(ز) نكرر توجيه الدعوة الصادرة عن مؤتمر قمة الجنوب إلى أن تشرع الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية المؤدية إلى صياغة اتفاقية بشأن منع الفساد والتحويل غير المشروع للأموال؛

(ح) إننا نقدر ونؤيد النداء الصادر عن عدة بلدان نامية بشأن الحاجة العاجلة إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات الراهنة لتخفيف عبء الديون وإلى تعميق تلك الاستراتيجيات لتشمل تخفيفا فعليا لعبء الديون وشطبها لديون تلك البلدان، لكفالة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

على الصعيد الإقليمي

(أ) ينبغي تكثيف التعاون فيما بين البلدان النامية على الصعيد الإقليمي، وينبغي في هذا الصدد أن تسعى المؤسسات المالية لمجموعة الخمسة عشر إلى تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تشجيع التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء في المجموعة؛

(ب) ينبغي تشجيع هذا النوع من التجارة، وينبغي أن يشمل، حسب الاقتضاء، وضع تدابير المعاملة التفضيلية موضع التنفيذ، بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية

فيما بين البلدان النامية، من أجل تيسير التجارة فيما بين بلدان المجموعة بدعم من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية؛

(ج) ينبغي لبلدان مجموعة الخمسة عشر وغيرها من البلدان النامية أن تعزز الإطار المؤسسي للتعاون فيما بينها بهدف كفاءة التنسيق الفعال لمواقفها واستراتيجياتها في المحافل الدولية؛

(د) ينبغي أن يتم التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والأقليمي فيما بين البلدان النامية عن طريق مجموعاتها، مثل مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الأربعين والعشرين ومجموعة الخمسة عشر بغية تعزيز حوارها مع مجموعة الثمانية والبلدان الصناعية الأخرى لكفالة اتساق تدابير السياسات الاقتصادية وعالميتها وتصميم وتشديد بنية مالي دولي أفضل.

٣٠ - ونؤيد بقوة الجهود التي تبذل من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط كي يمكن لجميع دول المنطقة أن تركز مواردها البشرية والمادية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣١ - ونوافق على قبول الطلب الرسمي المقدم من جمهورية إيران الإسلامية لتصبح عضواً في مجموعة الخمسة عشر وعلى دعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى حضور مؤتمر القمة الحادي عشر الذي سيعقد في إندونيسيا. وفيما يتعلق بالطلب السابق تقديمه من كولومبيا للحصول على عضوية المجموعة، نوافق على قبول كولومبيا عضواً فيها إذا ما قررت أن تجدد طلبها أن تصبح عضواً في المجموعة، وفي هذه الحالة، ستدعى كولومبيا أيضاً إلى حضور مؤتمر القمة الحادي عشر. وقد أصدرنا توجيهات إلى ممثلينا الشخصيين لدراسة المسائل المتصلة بالعضوية في المجموعة، بما في ذلك توسيع نطاقها، فضلاً عن أساليب العمل وطرق زيادة كفاءة المجموعة وفعاليتها، والتقدم بتوصيات بهذا الشأن إلى وزراء الخارجية.

٣٢ - وإننا نرحب بالعرضين الكريهين المقدمين من حكومة إندونيسيا لاستضافة مؤتمر القمة الحادي عشر لمجموعة الخمسة عشر، في عام ٢٠٠١، ومن حكومة فنزويلا لاستضافة مؤتمر القمة الثاني عشر، في عام ٢٠٠٢.

٣٣ - ونعرب عن شكرنا وتقديرنا لشعب مصر ورئيس دولتها وحكومتها على ما وفروه من كريم الضيافة وعلى ما قاموا به من تحضيرات ممتازة لاستضافة مؤتمر القمة العاشر لمجموعة الخمسة عشر.